الأنباء
الخميس 14 فبراير 2013

اطمأن على صحة وزير الداخلية هاتفياً

الخرينج: لم أنسحب من مؤتمر العلاقات العربية لأنه برعاية صاحب السمو الأمير

رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك الخرينج خلال استقباله د. مصطفى عثمان اسماعيل

رأى رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك الخرينج أن تجاهله من قبل النائب السابق محمد الصقر خلال مؤتمر مستقبل العلاقات العربية والدولية الذي أقيم مؤخرا، ليس سببه عداء شخصيا، وإنما «ربما يكون بسبب عداء الأخير للمؤسسة التشريعية».

وقال الخرينج ردا على سؤال للصحافيين بهذا الخصوص «لا اعتقد أن الأخ محمد الصقر عندما تجاهل الترحيب برئيس مجلس الأمة بالإنابة ينطلق من عداء شخصي ولكن ربما ينطلق من عداء للمؤسسة البرلمانية، وكان بإمكاني أن أقاطع الكلمة وأخرج ولكن وجدت أن الحفل تحت رعاية صاحب السمو وبحضور سمو رئيس مجلس الوزراء ممثلا عنه، ولتواجد ضيوف من مختلف الدول، وانطلاقا من هذه المبادئ لم اقاطع الكلمة ولم انسحب من المؤتمر».

وأضاف الخرينج: «اسأل الأخ محمد الصقر: إذا كنت لا تريد أن ترحب برئيس مجلس الأمة فلماذا وجهت الدعوة؟».

وبسؤاله عما اذا كانت قد تمت بينه وبين الصقر أي اتصالات لمعالجة الموضوع تساءل الخرينج «من الذي يفترض ان يتصل بالآخر أنا أم هو؟»، مؤكدا انه لم يتلق أي اتصال من الصقر.

من جانب آخر، صرح رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك الخرينج، بأنه قام صباح امس بالاتصال بالنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود والمتواجد حاليا في بريطانيا لاجراء الفحوصات الطبية وذلك للاطمئنان عليه.

ونقل تحياته وتحيات اخوانه النواب له متمنيا له الشفاء العاجل والسريع والعودة لأرض الوطن سالما معافى وذلك للقيام بواجبه الوطني المشهود له به في حفظ الأمن والأمان للوطن والمواطن.

من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك الخرينج في مكتبه صباح امس وزير الاستثمار - مبعوث رئيس جمهورية السودان الشقيقة د.مصطفى عثمان اسماعيل وجرى خلال المقابلة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في شتى المجالات وزيادة الاستثمار والتبادل التجاري بينهما.

العرف لإنشاء فرع متكامل لـ «التأمينات الاجتماعية» في الجهراء

مبارك العرف

تقدم النائب مبارك العرف باقتراح برغبة قال فيه: نظرا لما تمثله المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من اهمية قصوى لجميع شرائح المجتمع وخاصة الشريحة الكبرى المتعاملة بشكل مباشر ودوري ألا وهي شريحة المواطنين المتقاعدين، ونظرا لبعد موقع المؤسسة عن محافظة الجهراء ولعدم وجود فرع يخدم ابناء المحافظة ما يسهل لهم انجاز معاملاتهم بسهولة ويسر وأسوة بالأفرع التي تم فتحها في محافظة العاصمة (غرناطة) ومحافظة حولي (أرض المعارض في مشرف)، لذا اقترح انشاء فرع متكامل للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في محافظة الجهراء.

عبدالله يقترح توسيع نظام البعثات في أميركا وبريطانيا وأستراليا

د.خليل عبدالله

تقدم النائب د.خليل عبدالله باقتراحين برغبة جاء في أولهما ان يقوم وزير التربية ووزير التعليم العالي بتوسيع نظام البعثات المميزة المعمول به الآن ضمن بعثات الوزارة للجامعات في الولايات المتحدة الاميركية ليشمل الجامعات المميزة في كل من المملكة المتحدة واستراليا واعتماد هذه الجامعات من قائمة اسماء الجامعات المصنفة بدرجة امتياز وفقا لنظم التعليم العالي في هذه الدول وبشكل يتطابق مع لوائح ونظم البعثات المتميزة.

وقال في اقتراحه الثاني انه ورغبة منا في خدمة اهالي منطقة الجابرية وتوفير الرعاية الصحية لهم ونظرا للضغط الحاصل على عيادة الاسنان في المركز الصحي الجديد فإن تحويل المركز الصحي القديم الى مركز طبي متخصص للاسنان سيساهم في حل المشكلة، فأطالب بتحويل مستوصف الجابرية القديم والواقع في قطعة 7 الى مركز طبي متخصص بالاسنان.

الحريجي لتفعيل عمل اللجنة الفنية للمواد الغذائية

سعود الحريجي

تقدم النائب سعود الحريجي باقتراح برغبة قال فيه: ان الدستور الكويتي عني بصحة الإنسان باعتبارها محور الحياة وأساس العمل واسند الدستور إلى الدولة مسؤولية العناية بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ورغم اسناد القوانين المنظمة لعمل بلدية الكويت وأنظمة عمل وزارة التجارة والصناعة بما عليهما من مسؤوليات متابعة البضائع والمخازن بالأسواق والمحال والتأكد من سلامة الأغذية وصلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومحاسبة المسؤولين عنها بأقسى العقوبات لما يمثله إغراق الأسواق بالمواد الغذائية الفاسدة او منتهية الصلاحية من جريمة في حق ابناء الشعب.

ونص الاقتراح على قيام بلدية الكويت بتفعيل عمل اللجنة الفنية للمواد الغذائية وتزويدها بمزيد من المراقبين والمفتشين في العمل الميداني لها وتفعيل قرارات النشر عن حالات الغش في المواد الغذائية والمتعاملين بالمواد منتهية الصلاحية واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم والتراخيص الصادرة لهم بدعم التطبيق الفوري للقوانين المنظمة لذلك.

الهاشم للصالح: ما حصص الملكيات العامة والخاصة بشركة المقاصة؟

صفاء الهاشم

وجهت مراقب مجلس الامة النائبة صفاء الهاشم سؤالا الى وزير التجارة والصناعة انس الصالح قالت فيه: نظرا لما يمثله القطاع الاقتصادي في الكويت من اهمية قصوى تجاه التنمية وبما اننا سائرون باذن الله نحو التنمية المالية والعقارية والاقتصادية للبلد، ولما تمثله شركة المقاصة من اهمية في البنية الاقتصادية والبورصة التي تعاني من زمن طويل دون أي اجراءات احترازية لمنع التلاعب بالتداول وبطء الرقابة من قبل هيئة سوق المال ولأهمية شركة المقاصة للقيام بدورها لحماية التداول وصغار المستثمرين، فما حصص الملكيات العامة والخاصة بشركة المقاصة وهل توجد رقابة من ديوان المحاسبة على شركة المقاصة وما دور غرفة تجارة وصناعة الكويت في شركة المقاصة وتعييناتها وهل يتم استغلال أموال المساهمين الموجودة في سجلات الحفظ المركزي لدى الشركة الكويتية للمقاصة لاقراض مستثمرين محليين او اجانب وما حجم ملكية سوق الكويت للاوراق المالية في اسهم الشركة الكويتية للمقاصة ومن هو مدير ادارة الوسطاء، يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية له مع صور من المستندات الثبوتية مثل «شهادات علمية، خبرات علمية، المنصب الذي كان يتقلده قبل ان يتم تعيينه مديرا لادارة الوسطاء» واستفسرت عن المقاييس المرتكزة على اختيار رئيس مجلس الادارة والمقاييس المرتكزة على اختيار المدير العام وهل تلقت المقاصة شكاوى من المساهمين بوجود اختلاسات او هدر بالاموال مطالبة بتزويدها بالبيانات المالية للسنوات المنتهية الثلاث الأخيرة.

الصالح للأذينة: لماذا لم تلتزموا بتطبيق دليل العمليات المنظم للتدريب في الطيران المدني؟

خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالا إلى وزير المواصلات سالم الأذينة قال فيه: نمى إلى علمنا ان ادارة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية قد اتخذت قرارات مصيرية بحق عدد من الطيارين المتدربين تمثلت في إنهاء خدماتهم مؤخرا، وقد اتسمت هذه القرارات بالمثالب ومخالفتها للقوانين من ناحية وعدم الالتزام بالاجراءات المعتمدة من ناحية أخرى، الأمر الذي يثير الكثير من الشبهات.

ونبينها على النحو التالي:

الحالة الأولى: حالات تم انهاء خدماتهم دون استكمال البرنامج التدريبي لهم كما هو منصوص عليه بدليل التدريب المعتمد التابع للمؤسسة وهو مطبق على جميع الطيارين دون استثناء.

الحالة الثانية: حالات تم انهاء خدماتهم بعد ان اجتازوا برنامجهم التأهيلي بنجاح ولكن لم يتم منحهم المحاولات الثلاث لاجتياز الاختبار النهائي وكما هو معتمد بدليل التدريب للمؤسسة، حيث تم انهاء خدماتهم عند عدم اجتيازهم الاختبار النهائي من المحاولة الأولى فقط.

وسأل الصالح عن سبب عدم التزام ادارة المؤسسة بتطبيق دليل العمليات المنظم للتدريب والتأهيل والمعتمد لدى الادارة العامة للطيران المدني والقوانين المنصوص عليها ولماذا تعاملت المؤسسة بطريقة انتقائية مع هذه الحالات ولم يتم التعامل معهم اسوة بزملائهم الطيارين المتدربين.

وكم عدد الحالات التي مُنحت اكثر من محاولة للاختبار مع الطيران المدني في عملية التأهيل خلال السنوات الخمس الماضية، وكم عدد الحالات التي مُنحت في السابق ساعات تدريب اضافية لاستكمال البرنامج التدريبي للتأهيل لرتبة مساعد طيار خلال السنوات الخمس الماضية.

بشرط حصولهم على رتبة وكيل أول

التميمي لترقية الحاصلين على دبلوم إلى رتبة ملازم

تقدم النائب عبدالله التميمي بالاقتراح بتعديل على المادة 68 من قانون قوة الشرطة باضافة فقرة جديدة تحت بند رقم 4، ونصت مواده على الآتي: ان تتم ترقية الحاصلين على دبلوم بعد الثانوية العامة ومضى على خدمتهم 20 عاما وحصلوا على رتبة وكيل اول منذ سنتين الى رتبة ملازم.

ونصت المذكرة الايضاحية للقانون بشأن اضافة بند للمادة 68 من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة على الآتي: لما كان لقوة رجال الامن دور مهم في حماية امن الوطن وتقديرا لمن خدموا في سلك الشرطة 20 عاما وطوروا من مؤهلاتهم العلمية، حيث يوجد الكثير منهم من حملة دبلوم بعد الثانوية العامة ولم تميزهم المادة 68 عن حملة الثانوية العامة، لذا تتم اضافة بند رقم 4 المذكور اعلاه على المادة المذكورة بشأن قانون قوة الشرطة.

من جانب آخر، ناشد التميمي مجلس الوزراء ممثلا في وزير التربية وزير التعليم د.نايف الحجرف ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة للشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله سرعة البت في صرف اعانة بدل البطالة للطلبة الخريجين من جامعة الكويت والمعاهد التطبيقية، بعد ان صدر لهم قانون سابق باستمرار صرف الاعانة حتى يتم توظيفهم، ولم يتم تطبيقه حتى الآن بسبب عدم وضوح الرؤية ما اذا كانت الجهة المسؤولة عن الصرف التربية ام وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ممثلة في ديوان الخدمة المدنية وبرنامج الهيكلة.

وقال التميمي: هل يعقل ان يبقى ابناء الكويت الخريجون منذ يونيو 2012 حتى الآن بلا اعانة رغم وجود قانون يؤكد على استمرار صرف الاعانة لهم؟ لافتا الى ان ديوان الخدمة اعد دراسة بهذا الموضوع واحاله لمجلس الوزراء حتى يتسنى لهم الصرف لابنائنا الخريجين، فليس من المنطق ان تتم عرقلة الموضوع حتى هذه المدة ولا يوجد قرار واضح بالصرف لهم، وليس من المعقول ان يعيش الخريجون دون مورد حتى يتم توظيفهم في دولة مثل الكويت خيراتها وصلت الى جميع بقاع الارض. واشار التميمي الى ان الجامعات الخاصة تقوم بصرف الاعانة للخريجين الكويتيين حتى يتم توظيفهم بينما الجهات الحكومية تعرقل الامر حتى الآن.

عبدالله التميمي

تساءل عن إحالته إلى التحقيق

الفضل: ما سبب تفويض رئيس الفتوى ببعض الاختصاصات؟

وجّه النائب نبيل الفضل سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير البلدية الشيخ محمد العبدالله قال فيه: إنه ونظرا للإخفاقات التي نسبت لرئيس الفتوى في إدارة مرفق الفتوى بعد صدور عدة فتاوى مخالفة للقانون والدستور أوقعت البلاد في عدة إشكالات مازالت آثارها قائمة، فضلا عن كثير من الممارسات الخاطئة في إدارته لمرفق الفتوى والتي خرجت عن المهنية المؤسسية وشقت وحدة نسيج العاملين بالإدارة والتي على اثرها أصدر وزير العدل والشؤون القانونية قراره بالتفويض ببعض اختصاصاته وتوزيع العمل بإدارة الفتوى والتشريع لنائب رئيس الفتوى، وبعد صدور المرسوم رقم 3012/302 بإعادة تبعية الفتوى لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، أصدر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء القرار رقم 2013/5 بالتفويض في بعض الاختصاصات لرئيس الفتوى.

لذا، يرجى تزويدي بسبب إعادة تفويض رئيس الفتوى ببعض الاختصاصات بموجب القرار 2013/5 والتي قلصت منه بموجب قرار وزير العدل والشؤون القانونية بعد إخفاقاته الجسيمة في إدارة المرفق؟ وهل تعتبر اخفاقات رئيس الفتوى في إدارته للفتوى مدعاة لمكافأته بإعادة الاختصاصات اليه مرة اخرى؟ وهل أحيل رئيس الفتوى للتحقيق في شأن الإخفاقات المنسوبة اليه؟ فإذا كانت الإجابة بالنفي ما المبررات المانعة من ذلك؟

نبيل الفضل

اللجنة لاحظت عدم تطبيق الشروط الحقوقية لتأخر العقود

عبدالصمد: «الميزانيات» تستفسر عن الاستثناءات الممنوحة من رئيس الوزراء لبعض جهات الدولة

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مع وزارة الاشغال، وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة طلبت بعد المناقشة مع ممثلي الوزارة الآتي: قيام ديوان المحاسبة بتزويد اللجنة بدراسة مقارنة تبين جدوى قيام وزارة الاشغال العامة بتنفيذ مشاريع جهات الدولة المختلفة او جدوى قيام تلك الجهات بتنفيذ مشاريعها بنفسها وذلك لتتمكن اللجنة من تقييم جدوى تنفيذ المشاريع للطرفين من ناحية سرعة انجاز المشروع وتخفيض تكاليفه بما يحقق الكفاءة القصوى في التنفيذ، وتزويد لجنة الميزانيات بالرأي القانوني بمدى قانونية الاستثناءات التي يمنحها مجلس الوزراء لبعض جهات الدولة لتنفيذ مشاريعها التي من المفترض ان تنفذها وزارة الاشغال العامة مع الاشارة الى المواد القانونية التي تبين ذلك، وبيان الوضع القانوني لتلك الاستثناءات اذا كانت قانونية او مخالفة، ومخاطبة الجهات المختصة للافادة بذلك الموضوع وهي: لوزارة الاشغال، لمجلس الوزراء ولديوان المحاسبة.

وأضاف عبدالصمد ان اللجنة رأت تعليق الملاحظة (1) من ملاحظات الايرادات (صفحة 599) لاستكمال مناقشتها لاحقا والنظر في احالتها الى لجنة حماية الاموال العامة، وهي حول: استمرار قيام الوزارة بتزويد احدى الشركات بمياه معالجة رباعية دون غطاء قانوني رغم عدم تسديدها المبالغ المستحقة عليها للوزارة والبالغة 5783307 دنانير، والتأكيد على وزارة الاشغال بتطبيق الغرامات الواردة في الملاحظة (4) صفحة (607) وتسلم المشاريع الواردة في تفاصيلها ثم افادة ديوان المحاسبة بذلك.

نص الملاحظة: عدم قيام الوزارة بتطبيق الشروط الحقوقية فيما يتعلق بالتأخر في انجاز اعمال بعض العقود والاتفاقيات الاستشارية مثل: تأخر تنفيذ اعمال العقد رقم 2004/12 - 2005 الخاص بانشاء وصيانة مبنى ادارة قطاع الوقاية بمنطقة شرق الادارة العامة للاطفاء بقيمة 3069475 دينارا، وتأخر انجاز اعمال الاتفاقية رقم أ/هـ م أ/148 دراسة وتصميم والاشراف على تنفيذ مشروع فروع الهيئة العامة لشؤون القصر بمحافظتي الجهراء والاحمدي بقيمة 18900 دينار، وعدم قيام الوزارة بسحب اعمال العقد هـ م أ/181 بإنشاء وانجاز وصيانة مبنى مقر لجنة شؤون المرأة بقيمة 2200595 دينارا، وتأخر الاستشاري في انجاز اعمال الاتفاقية أ/ هـ م أ/155 الخاص بدراسة وتصميم والاشراف على تنفيذ السوق المركزي لضاحية غرناطة بقيمة 41700 دينار.

وطالبت اللجنة ببيان الاجراءات التي اتخذتها وزارة الاشغال تجاه التقصير الذي ادى الى تحميل الخزانة العامة للدولة بأعباء مالية اضافية نتيجة صدور احكام قضائية ضد الوزارة لصالح بعض المقاولين لاسباب تعود للوزارة بلغ ما امكن حصر منها 1665918 دينارا قيمة تعويضات واتعاب محاماة وفوائد تأخير ومصاريف قضائية ومنها: دفع تعويض قدره 1219679 دينارا للمقاول والخاص بتصميم وتوريد وتركيب واختبار وصيانة النظام الامني للديوان الاميري، وصرف تعويض 96214 دينارا لمقاول العقد الخاص بأعمال تجديد شبكة المجاري الصحية المرحلة الثالثة جزء (أ) مدينة الكويت والشويخ السكنية، وصرف تعويض 32421 دينارا لمقاول العقد الخاص بأعمال انشاء وصيانة الخدمات تحت الارض بجامعة الكويت، وصرف تعويض 95339 دينارا لمقاول العقد الخاص بأعمال الصيانة العامة للطرق والساحات بمحافظة الفروانية، وصرف تعويض 222265 دينارا للمقاول الخاص بإنشاء وانجاز صيانة الطريق الواصل من الطريق الساحلي وشارع الغوص ومجاري امطار وخدمات اخرى بمنطقة ابوحليفة.

وطالب رئيس اللجنة بتزويدها بنتائج التحقيق حول تأخر انجاز مبنى مجلس الامة الجديد والذي ادى الى تلف الديكور وتأخر بند التأثيث (الامر الذي ادى الى اختلاف اسعار الاثاث وارتفاع تكلفته)، وتزويد اللجنة بالدراسة التي قامت بها اللجنة المشكلة من بعض قياديي الدولة للاسراع في انجاز المشاريع وتقصير واختصار اجراءات الدورة المستندية.

عدنان عبدالصمد